الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي وتقييم سياساتها

د. هيثم عبدالله سلمان

مجلة الكويت الاقتصادية

العدد الرابع والعشرون ـ السنة الثامنة عشر ـ 2014

Kuwait Eco Review Nomic

المقدمة:

ارتبطت ظاهرة الهجرة الدولية منذ أمدٍ بعيد بعلاقة عكسية مع مدى قبول الأفراد والجماعات في الاستقرار والعيش بمواطنهم الأصلية، فكلما انخفضت ميولهم نحو الاستقرار كلما زادت ظاهرة الهجرة بهدف تحسين مستواهم، وتدل الوقائع على أهمية الهجرة في العالم، إذ بلغ عدد المهاجرين على مستوى العالم حوالي 200 مليون مهاجر عام 2007، بلغ حجم تحويلاتهم حوالي 240 مليار دولار، منهم 120 مليوناً يعيشون في الدول المتقدمة و 80 مليوناً يعيشون في الدول النامية، ومن هنا احتلت ظاهرة الهجرة الدولية مساحة واسعة في أروقة المنظمات الدولية بل وأكثر من ذلك فقد أنشأت لها كيانات ومؤسسات متخصصة تهتم بها، فلم تعُد ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة جغرافية بحتة بل أصبحت ظاهرة جيوسياسية وجيواقتصادية في آن واحد.

وبذلك اهتمت دول مجلس التعاون الخليجي بماهية الهجرة وخصصت لها الجهد والمال لدراسة أسبابها ونتائجها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من أهمية الهجرة لدى واضعي السياسة وصناع القرار في دول المجلس لعلاقتها بتوفير الأيدي العاملة، ومن ثم بجوهر التنمية الاقتصادية، آلا أنها في الوقت نفسه ذات تأثيرات سلبية بدأت تتضح نتائجها على شكل اختلالات في البنية السكانية وسوق العمل والقيم الثقافية والاجتماعية وغيرها، الأمر الذي استدعى كثيراً من الباحثين الولوج في دراسة وتقييم وتقديم الحلول لمشكلة العمالة المهاجرة الناتجة من الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي، فضلاً عن التأكيد على آثارها الاقتصادية.

فرضية البحث: استند البحث على فرضية مفادها " لم تتبع دول مجلس التعاون الخليجي إجراءات جذرية تحد وتعالج ظاهر الهجرة من خلال سياسة المواطنة والتدابير الاقتصادية التي تجفف منابع مسببات الهجرة ".

مشكلة البحث: تأتي من تفشي ظاهرة الهجرة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، مما ولُد معها بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية.

خطة البحث: وتتضمن المحاور الآتية:

أولاً / الإطار ألمفاهيمي للهجرة الدولية

1- تعريف الهجرة وأنواعها.
2- أسباب الهجرة ودوافعها.
3- ادبيات الهجرة في الدراسات السابقة.

ثانياً / واقع الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

1- واقع المهاجرين الدوليين من حجم السكان.

2- واقع القوى العاملة المهاجرة إلى اجمالي قوة العمل.

3- علاقة المهاجرين الدولية بقوى العمل المهاجرة.

ثالثاً / أسباب انتشار العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

رابعاً / الآثار الاقتصادية للهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

1- الآثار السلبية للهجرة.

2- الآثار الايجابية للهجرة.

خامساً / تقييم سياسات الهجرة ومعالجاتها في دول المجلس التعاون الخليجي

1- سياسات الهجرة.

2- تقييم سياسات الهجرة ومعالجاتها.

سادساً / الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات.

2- التوصيات.

أولاً / الإطار ألمفاهيمي للهجرة الدولية

1. تعريف الهجرة وأنواعها

تعني الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام الخروج من بلد إلى أخر ويسمى الشخص مهاجراً عندما يهاجر ليعيش في ارض أخرى بفعل الظلم أو طلباً للامان والعدل والعيش الأفضل والرغيد، فيما عرف قسم السكان في هيئة الأمم المتحدة الهجرة على أنها ظاهرة جغرافية يعني بها انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى[49]، فهي ظاهرة عالمية أنتجتها الاختلالات وعدم التكافؤ في مستوى العيش، ومن التصورات الأولى التي تبنت نظريات الهجرة هي ما تسمى بمعادلة التوازن السكاني بين الوحدات الجغرافية المختلفة كما صاغها جون ميلز John S . Mills الذي افترض أن الهجرة ماهي إلا شكل من إشكال التوازن السكاني بين الوحدات الكونية المختلفة، أو بمعنى أخر إن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني في مناطق العسر الاقتصادي، مقابل تلبية حاجة الوحدات الجغرافية الآخذة في النمو من الأيدي العاملة، وبهذا فانه الهجرة تُعد إحدى العمليات المساعدة على إعادة التوازن ما بين الحاجة للمصادر البشرية وتوافر رأس المال[50].

في حين أعطت نظرية التجارة الدولية تصوراً مشابهاً للهجرة، إذ ذكرت إن الدولتين غير المتساويتين في الإمكانيات والسعة الإنتاجية بإمكانهما التمتع بنوع من التبادل الثنائي لإمكانياتهما المتاحة، السلع الرأسمالية والعمالة، بمعنى أخر ان التجارة والهجرة يسهمان في رفع دخل الافراد لكلا الدولتين، وبشكل عام ان معظم النظريات التي انطلقت أساساً من خبرة هجرة العمالة في المجتمعات الغربية تدعي إن الهجرة ذات مضمون ايجابي لكلا طرفيها سواءاً كانت دول مرسلة ام مستقبلة للعمالة على السواء، ولقد لخص لنا راي رست Ray Rist ذلك بالقول: أن الوضع لا يوجد فيه أي خاسر، فالمهاجر في انتقاله إلى دولة أخرى يتلقى الأجر المرتفع، فضلاً عن التدريب الفني والمهني الذي يسهم فيما بعد بعملية التنمية في دول المنشأ، أما الدول المستقبله لقوى العمل المهاجرة فإنها في هذه الحالة تحصل على عمالة لم تتحمل في تكوينها أية تكاليف تذكر[51].

- ويمكن بشكل عام تمييز أنواع عدة من الهجرة وهي:

1. الهجرة الدائمة وهي الانتقال من دولة إلى أخرى بهدف الإقامة والكسب إلى الأبد، مثل هجرة الأوربيين إلى استراليا والأمريكيتين.
2. الهجرة المؤقتة وهي الانتقال من دول إلى أخرى بهدف الإقامة والكسب بشكل مؤقت، مثل هجرة العمال العرب إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

---

[49] الهجرة في المغرب، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، 2001، ص 9.

[50] باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص. ص 21-22.

[51] باقر سلمان النجار، مصدر سابق، ص 22.

3. الهجرة غير الشرعية وهي دخول المهاجرين إلى دولة ما دون وجود أوراق ثبوتية أو تأشيرات وتصاريح دخول مسبقة أو لاحقة.

4. الاتجار بالبشر وهي غواية الأفراد سواءاً كانوا رجالاً أم نساءً أم أطفالاً وتسهيل انتقالهم إلى دولة أخرى بهدف تشغيلهم في أنشطة غير شرعية مثل تجارة الأعضاء أو المخدرات أو البغاء[52].

5. الهجرة القسرية (اللاجئون والنازحون) وهي وفقاً لاتفاقية 1951 للأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، فاللاجئ هو الشخص الذي ينتقل من دولة إلى خارج الدولة التي يحمل جنسيتها بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب أرائه السياسية[53].

-في حين يمكن تمييز ثلاثة أنواع من هجرة العمالة وهي:

1. هجرة الكفاءات وتعني انتقال الأفراد عالية التأهيل وعادةً خريجي التعليم العالي وما فوقه من بلد لأخر بهدف العمل والإقامة الدائمة[54]، أو تعني نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية كالأطباء والعلماء والمهندسين وغيرهم من الخبرات والكفاءات العلمية ذات المهارات والتاهيلات المرموقة في دولهم الأصلية إلى دول أخرى وتسمى أيضا بنزيف الأدمغة.

2. هجرة العمالة وتعني انتقال عنصر العمل من دولة إلى دولة أخرى سواءاً بشكل رسمي أم غير رسمي.

3. هجرة العمالة السائبة Free Visa هي عملية استقدام أو استيراد عشرة عمال من الخارج سواءاً كانت بحاجة لخدماتهم أم للارتزاق من خلالهم[55].

إما من حيث اتجاهها فتقسم الهجرة إلى أربعة أنواع رئيسة وهي:

1. الهجرة العربية- العربية

بدأت هذه الهجرة بعد اكتشاف النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، وازدادت حدة بعد الفورة النفطية عام 1973، نتيجة عاملين رئيسين، أولهما المشاريع الاستثمارية التي تبنتها دول المجلس نتيجة الفوائض المالية الكبيرة التي تكتسبها من عوائد صادراتها النفطية، وثانيهما قلة الأيدي العاملة الخليجية، فضلاً عن السمات التي تتميز بها الموارد البشرية في دول المجلس من أنها موارد بشرية تنافسية وليست تكاملية، مما زاد من الاعتماد على القوى العاملة المهاجرة.

---

[52] محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية: الموت من اجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان (48-49) ، القاهرة، خريف 2009- شتاء 2010، ص 108.

[53] الاسكوا، الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص 4.

[54] نادر فرجاني، هجرة الكفاءات العربية من الوطن العربي من منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث العلمي، القاهرة، 2000، www.mafhomm.com

[55] باقر سلمان النجار، مصدر سابق، ص 117.

2. الهجرة العربية– الأوربية

بدأت هذه الهجرة بعد الحرب العالمية الأولى ثم ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تفاقمت المشاكل والمعاناة التي عاشتها الدول العربية بعد الحرب، فضلاً عن برامج أعادة أعمار المشاريع التي تبنتها الدول الأوربية بعد الحرب، وتميزت الهجرة العربية بهجرة الشباب، إذ لا يتجاوز عمر ثلاثة أرباع المهاجرين عن 35 سنة، فضلاً عن ان 50 % منهم دون عمر 25 سنة[56]، وأشارت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى إن ما بين عامي 1998 و 2001 قد بلغ عدد المهاجرين من الدول العربية إلى الخارج ومن الكفاءات العلمية فقط حوالي 15 ألف مهاجر عربي من الأطباء[57]، فيما أشارت إحصاءات صادرة من منظمة الأمم المتحدة عام 2003 الى أن حجم الكفاءات العربية المهاجرة إلى الخارج تنقسم بنسب مختلفة تشكل الأطباء 50 % من إجمالي الكفاءات العربية المهاجرة، فيما بلغت نسبة المهندسين 23 % والعلماء 15 %، الامر الذي ادى الى ارتفاع خسائرها من 11 مليار دولار في عقد السبعينات إلى حوالي 200 مليار دولار عام 2003[58]، نتيجة تفشي واستفحال ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج.

[56] الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، العدد (3)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 17.

[57] بيريفان يوسفي، هجرة الكفاءات العربية لأمريكا، تقرير واشنطن، بدون سنة وصفحة.

[58] عبد السلام النوير، مائتا مليار دولار خسائر العقول العربية. www.balagh.com

3. الهجرة الأوربية– الأوربية

بدأت هذه الهجرة من مأزق النظام الاقتصادي العالمي الذي هو في الواقع النتاج المباشر لما أسموه آنذاك بـ أزمة النفط عام 1973، آلا أن آندرية فرانك Andre Frank يرى أن مشكلة اقتصادات الدول الأوربية تعود إلى حقبة تاريخية ابعد من ذلك، ومن ثم فان أزمة النفط ما هي آلا أحد النتاجات وليست سبباً للمأزق العام، وان الأزمة يمكن تحديدها مع ازدياد معدلات البطالة في المجتمعات الأوربية، وقد قدرت حتى مطلع التسعينات بأكثر من 33 مليون عاطل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، كما أن إغلاق كثير من المشاريع الاقتصادية لم يقتصر على زيادة معدلات البطالة فقط، وإنما في فقدان هؤلاء العمال المسرحين للكثير من مهاراتهم الفنية والحرفية[59]، مما اضطرهم إلى التوجه نحو الهجرة إلى دول أوربية أخرى للبحث عن العمل، وقد اعتمدت الدول الاوربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على نماذج عدة للهجرة اهمها[60]:

- النموذج التقليدي للهجرة وهو النموذج الذي طبق على دول مثل كندا والولايات المتحدة واستراليا التي قامت ونمت في السياق التاريخي بعدها دولٌ تضم شعوباً من المهاجرين، فضلاً عن تشجيعهم لظاهرة الهجرة واجتذاب أفضل عناصرها.
- النموذج الكولونياكي الاستعماري وهو النموذج الذي مثلته دول كل من بريطانيا وفرنسا اللتين تعطيان الأفضلية للمهاجرين القادمين من الدول التي كانت خاضعة لسيطرتهما الاستعمارية سابقاً دون غيرهم، اذ نظمت لهم رحلات وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة، ومن ثم خلقت منهم قوة بشرية ذات طابع عسكري وطاقة مالية لتعزيز وجودها واستمرارها[61].
- نموذج العمال الضيوف وهو النموذج الذي تتبعه دول مثل ألمانيا وبلجيكا والدانمارك، وفيها يجري قبول المهاجرين على أساس مؤقت لتلبية احتياجات سوق العمل.
- نموذج الهجرة غير الشرعية وهو النموذج الذي انتشر وزاد نطاقه في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة في ضوء القيود المشددة التي تفرضها الدول الصناعية على الهجرة.

4. الهجرة الأوربية– الأمريكية

شهد العالم هذه الهجرة في القرن السادس عشر بداية هجرة غير مسبوقة لأهل أوربا الغربية إلى شواطئ أمريكا الشمالية والجنوبية، وهي تُعد أقدم أنواع الهجرات في العالم، وقد اسماها المؤرخ برنارد بايلن "واحداً من أعظم الإحداث في التاريخ المسجل"، ففي أمريكا الشمالية البريطانية حسبما قال بيتر تشارلس هوفر Hover "احتشد تجمع يشعر بالبرد والتعب والخوف

[59] باقر سلمان النجار، مصدر سابق، ص 32.

[60] محمد سمير مصطفى، مصدر سابق، ص 116.

[61] احمد أمين بيضوني، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، 1998، ص 260.

من الرجال والنساء على شواطئ الغرب للأطلنطي متسللين إلى برية من الغابات الكثيفة، وإذا كانوا يتشبثون بإحكام بالحافلات المزدحمة"[62] للهروب من واقعهم الأليم المتهاوي ويحدوهم الأمل في العيش بسلام وهناء في بلاد لم يطأوها سابقاً.

فالمهاجرون بشكل عام يعرفون مقدماً الشيء الكثير عن المكان الذي سيذهبون إلية وأوضاعه وظروفه ومقومات الحياة فيه، ويعدون لها اعداداً كافياً ويذهبون على أمل الإقامة هناك لفترات طويلة أو حتى العمر كله، ألا أن أندريه جاك Andre Jacques يلاحظ أن عودة المهاجرين واللاجئين في مناطق عدة من العالم يحملون هاجس العودة إلى الوطن الأصلي مهما طال بهم الزمن، وان أعداد كبيرة منهم يفلحون في تحقيق ذلك بعد أن حققوا أهدافهم من الهجرة أو نتيجة لتغير الظروف في المجتمع الأصلي وزوال الأسباب التي دفعتهم أليها، أو لعدم رغبة المجتمع المضيف في الاحتفاظ بهم نتيجة لبعض الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها، أو بعد إن يكون قد استنفد هو نفسه أغراضه منهم[63]، أو لأسباب أخرى مثل الحنين إلى الوطن وبروز ظاهرة حب الوطن Home Sick، أو الضغوط المجتمعية التي يواجهونها من السكان الأصليين.

2. أسباب الهجرة ودوافعها

لقد تعددت الأسباب التي تدعو الإنسان إلى الهجرة وتحمل معاناتها، ويمكن إيجاز ذلك للاعتبارات التالية[64]:

1- انعدام الاستقرار السياسي وغياب الديمقراطية وتزايد القمع وانتهاكات حقوق الإنسان المدنية.
2- انخفاض المستوى ألمعاشي والدخل.
3- انعدام توازن النظام التعليمي وفقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية الوطنية.
4- عدم الاهتمام بالعلم والعلماء وانخفاض الأنفاق على البحث والتطوير.
5- عدم الثقة لبعض الدول بأصحاب الاختراعات والأفكار غير التقليدية.
6- عوامل الجذب التي تهيؤها الدول الرأسمالية لهجرة العقول وتقديم الخدمات والامتيازات كافة.
7- تكيُّف الطلاب العرب الدارسين في الخارج مع نمط الحياة الغربية.
8- لا وجود للاختصاصات لبعض العلوم مثل علم الذرة والنينو والفضاء والهندسة الوراثية والطب النفسي وغيرها، مما يولد عدم انسجام لواقع الدول العربية مع تطلعات العلماء ومجالات بحثهم الميداني.
9- فشل عملية التنمية وانتشار الفساد الإداري والبطالة، فضلاً عن نعت بعض مثقفي الدول العربية بالنرجسية والبحث عن الشهرة والعالمية[65].

---

[62] هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة: كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص 110.

[63] الهجرة في المغرب، مصدر سابق، ص 10.

[64] بير يفان يوسفي، مصدر سابق.

10- التمييز العنصري الذي تتعرض له بعض شرائح المجتمعات بسبب عرقه أو دينه أو جنسه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب أرائه السياسية.

لهذا فقد تعددت الدوافع التي تدعو الإنسان إلى الهجرة وترك موطنه الأصلي، ومن بين أسبابها ترجع إلى عوامل ضاغطة أو دافعة، وعوامل جاذبة، وعوامل متحكمة[66]، لذلك لا يمكن ايجاد تصنيف مطلق لجميع الدوافع، ألا إذا كان ذلك التصنيف نتيجة لدراسة تطبيقية على مختلف أنماط المجتمعات المعاصرة، وحتى اذا أمكن ذلك فان هذا التصنيف سيتغير بعد فترة بسبب تغير الظروف والأوضاع الاجتماعية، لذا يمكن إيجاز أهم آراء بعض المفكرين والعلماء[67] في دوافع الهجرة نظراً لارتباطها بنظرية الطرد- الجذب، فقد حاول باتر سون حصرها بثلاثة دوافع وهي الضغوط السياسية بالمجتمع الأصلي، والثقافة الإلزامية الإجبارية في المجتمع الأصلي، وقوة الجذب التي تتمتع بها العاصمة فيما تملكه من امتيازات وتسهيلات اجتماعية وثقافية، فيما حصر بير جل تلك الدوافع بالدوافع السياسة والدينية والاقتصادية، في حين يرى الدكتور احمد الربايعة أن مجموع الدوافع يكافئ من حيث الحجم والعدد مجموع الحاجات الإنسانية، فالفرد يتخذ قرار الهجرة عندما يفقد توازنه في ظل ظروف معينة لا تقوى على تلبية احتياجاته الأساسية من المتطلبات البيولوجية التي تمكنه من الاستمرار في الحياة، والوسائل التي تمكنه من تحسين ظروفه الحياتية.

3. ادبيات الهجرة في الدراسات السابقة

ففي دراسة لـ سلامه تحت عنوان (تناسق انظمة التجنس وضبط الهجرة السكانية الوافدة الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بينت أن دول المجلس من اكثر مناطق العالم جذباً للسكان، ومن ثم اصبحت اكثر الدول استقبالاً للسكان وذلك لتوافر مجموعة من العوامل من اهمها مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلباتها لاسيما بعد اكتشاف النفط، وعدم توافق حجم السكان بشقيه الكمي والنوعي مع الموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن وقوعها بمنطقة جغرافية تتوسط دولاً ذات نسب بطالة كبيرة من القوى العاملة وارتفاع معدلات الفقر فيها، الامر الذي جعل من دول مجلس التعاون الخليجي الملاذ الامن لكسب العيش من خلال الهجرة اليها وطلب التجنس في بعض الاحيان، وقد قسمت الدراسة انواع الهجرة الى ثلاثة انواع وهي الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة والهجرة الاستيطانية (الدائمة)، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من

---

[65] على الخطيب، مقالات في الاقتصاد والسياسة: هجرة الأدمغة ومخاطرها على بلادنا، الطبعة الاولى، دار الهادي ، بيروت، 2006، ص. ص 100-101.

[66] احمد أمين بيضوني، مصدر سابق، ص 259.

[67] احمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، الطبعة الأولى ، عمان، 1984، ص. ص 45-47.

اهمها: ان الهجرة الاستيطانية هي وحدها التي تثير بعض المشكلات القانونية، وان انظمة التجنس تمثل المدخل الرئيس لضبط ظاهرة الهجرة السكانية الوافدة[68].

وبما ان الدراسة تناولت المنظور القانوني لأنظمة التجنس ودورها في الهجرة الوافدة لدول مجلس التعاون الخليجي، فانه يمكن ان نورد الملاحظات الاتية:

1-بالرغم من ان الدراسة اضافت جانباً مهما من العوامل التي تؤثر على ظاهرة الهجرة الوافدة، إلا انها لم تحدد اعداد المهاجرين الوافدين لدول مجلس التعاون الخليجي وكيف اثرت انظمة التجنس المتبعة على طلبات التجنس كمياً ونوعياً.

2-اعتقد ان حكومات دول مجلس التعاون الخليجي التزمت حرفياً بمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، مما سمح للمهاجرين في دول اخرى كانوا يستوطنونها التوجه اليها بفعل انظمة التجنس التي تراعي المنظور القانوني للتجنس ومن ثم الهجرة، وليس المنظور الاقتصادي الذي ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار المهاجرين ذوي الشهادات الدراسية العليا، وذوي المواهب الخاصة بالإبداع والابتكار والفن والأدب وغيرها، فضلاً عن المهاجرين الذين لا يمكن تهيئتهم في المدى القصير والمتوسط.

عن فيما تناولت دراسة لـ غانم تحت عنوان (خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون) ان الهجرة الدولية بخصائصها المختلفة الى دول مجلس التعاون الخليجي قد رفدت اقتصاداتها بالقوى البشرية الملائمة للنهوض بواقع التنمية الاقتصادية، بيد ان سياساتها المتعلقة بالهجرة الدولية قد بدأت منذ عام 1985 بأتباع سياسة عدم الافصاح عن بيانات التعدادات السكانية تحت بند الجنسية لئلا تظهر الصورة الحقيقية لمستويات الهجرة الدولية التي وصلت اليها، فضلاً عن اخفاء عجزها في الحد من ظاهرة الهجرة غير المبررة اقتصادياً ضمن سياسات الهجرة المتبعة، ولقد اشارت الدراسة الى ان هناك اختلالاً في التركيب النوعي للسكان لصالح الذكور في دول مجلس التعاون الخليجي، غير ان ذلك يصح من الناحية الاجتماعية، لكن من الناحية الاقتصادية يعتبر ميزة ينبغي استثمارها لتعزيز التنمية الاقتصادية بالقوى العاملة التي يوفرها ذلك التركيب النوعي خاصة اذا كانت نسبة الفئة العمرية من (64-15) سنة اكبر من سواها وهو ما يلاحظ في دولها[69].

وبالرغم من ان الدراسة قد سلطت الاضواء على ماهية الهجرة وأنواعها من خلال جداول بلغت ستة عشر جدولاً، إلا انه يمكن ان نورد بعض الملاحظات الاتية:

---

[68] احمد عبد الكريم سلامة، تناسق انظمة التجنس وضبط الهجرة السكانية الوافدة الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (29)، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1993، ص 13.

[69] كلثم علي غانم الغانم، خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (21)، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1991، ص 13.

1. لم تعزز الدراسة بتوضيح حجم السكان المحليين والتركيب النوعي والفئة العمرية لكي يتسنى معرفة وتحليل واقع القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم امكانية التحكم بالهجرة الدولية وبما يتناسب مع الحاجة الفعلية وليس المتوقعة.

2. لم تشر الدراسة الى كيفية ضبط الهجرة الدولية، وإنما اقتصرت على المنظور القانوني لضبط الهجرة من خلال اصدار التشريعات للإقامة ولكيفية الدخول الى اراضيها، بيد ان التشريعات تُعد الحلقة الاضعف في ضبط الهجرة الدولية.

اما دراسة لـ فلب ونصره تحت عنوان (الاثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة لدول مجلس التعاون الخليجي) فقد اوضحت ان دول مجلس التعاون الخليجي الست هي الاكثر استقبالاً للمهاجرين في العالم، اذ شكلت بشكل عام حوالي 43 % من عدد سكان دولها عام 2010 بعد ان كانت 37 % عام 1990، بيد ان بعض الدول ومن بينها قطر والإمارات العربية المتحدة فقد بلغت نسبة المهاجرين فيها اكثر من 80 %، وبالرغم من الخلل الواضح في تلك النسب، ألا ان سياساتها صارت اكثر الحاحاً لإبعاد الاجانب من احتمالية ان يصبحوا مواطنين في دول المجلس، وقد بينت الدراسة ان اغلب المهاجرين اليها هم من عمال العقود الذين يصطحبون معهم عوائلهم في بعض الحالات، وان هناك بعض الاثار السلبية على العوائل المهاجرة الى دول المجلس كالشعور بالوحدة والأداء الضعيف لأطفالهم في المدارس، فضلاً عن ان بعض الدراسات اوجدت ان تكاليف الهجرة غالباً ما تكون باهظة الثمن وتتركز في دول كالهند والفلبين واندنوسيا وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان، وتوسعت لتشمل النيبال وفيتنام[70]، الامر الذي يمكن استنتاجه ان للهجرة كذلك اثاراً سلبية على الدول المرسلة.

وتأسيساً لما سبق يتبين ان اغلب الدراسات المتعلقة بالهجرة الدولية قد ركزت على العوامل الخارجية وأهملت العوامل الداخلية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسة) عدا القانونية التي استثمرها الراغبون بالمهاجرة الى دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الايفاء بمتطلبات وشروط الدخول والإقامة فيها، الامر الذي دعا الى توسيع قاعدة الهجرة، بدلاً من تضييقها على الذين يرحب بهم فقط دون سواهم ممن لدية البراءة والاختراع والابتكار والإبداع والمهارة والخبرة التي قل نظيرها، فضلاً عما تحتاجه سوق العمل الخليجية، ومن ثم يبدو ان سياسات الحد من الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي قد عجزت في تحقيق اهدافها، بدلالة انها لم تقتصر على الهجرة المؤقتة والموسمية، وإنما تجاوزتها لان تصبح الهجرة استيطانية تحكمها التشريعات القانونية وليس الضرورات الاقتصادية.

[70] Philippe Fargues and Nasra M. Shah. Socio-economic Impacts of GCC Migration, Gulf Research Centre Cambridge.
http://grm.grc.net/workshop/27_Workshop%204%20-Migration%20-%20Fargues%20and%20Shah.pdf

ثانياً / واقع الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تبنت دول مجلس التعاون الخليجي سياسة جذب العمالة الوافدة أليها من مختلف دول العالم لسد النقص الحاصل في قواها العاملة، إذ بدأت الهجرة الحديثة ذات الارتباط بالنفط بدول المجلس في بادئ الأمر بدولة البحرين والكويت في حقبة الأربعينات، ثم امتدت لباقي دول المنطقة وكانت عُمان آخر دولة خليجية تنضم لركب الدول الرئيسة المستقبلة للعمالة الوافدة بعدما كانت مرسلة للعمالة[71]، إذ استقطبت دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 12.8 مليون عامل مهاجر عام 2005[72] ثم انخفضت إلى 12 مليون عامل مهاجر بلغ حجم تحويلاتهم 40 مليار دولار عام 2009[73]، ويمكن توضيح واقع الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال:

1- واقع المهاجرين الدوليين في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد سمحت الدول التي تتمتع بوفرة رأس المال وندرة الموارد البشرية ومن بينها دول المجلس من استقطاب المهاجرين الدوليين إلى أراضيها استجابةً لخططها التنموية الطموحة التي تستخدم عدداً كبيراً من الموارد البشرية الكفوءة والمؤهلة لإتمامها. فقد سمحت بعض دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت في بعض فتراتها بإيواء بعض المهاجرين من الدول العربية المجاورة لها والذي أطلق عليه بما يسمى " البدون " وهم مهاجرون عرب دخلوا الحدود بصور شرعية أو غير شرعية بهدف العمل والإقامة، ولم يتم تتبعهم من قبل السلطات الحكومية بسبب الحاجة إلى خدماتهم آنذاك، ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (1) يتبين أنه بالرغم من انخفاض نسبة المهاجرين الدوليين إلى عدد السكان في دول المجلس من 53 % عام 1975 إلى 49 % عام 2000، ثم ارتفعت الى 53 % عام 2008، ألا أن ذلك عكس الكثير من التغيير في نمط الهجرة وهو ما سيتضح لاحقاً من الشكل (1).

---

[71] ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مستقبلية، الأمم المتحدة، الاسكوا، بيروت، 2006، ص 3.

[72] الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سابق، ص 5.

[73] احمد الكواز، تقرير اجتماع الخبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية، الأمم المتحدة، الاسكوا، بيروت، 28-29 أيلول 2010، ص 8.

الجدول (1) الأهمية النسبية للمهاجرين الدوليين من تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي				
الدولة	1975	2000	2005	2008
الأمارات	% 59	% 70	% 71	*% 81
السعودية	% 13	% 24	% 26	% 28
قطر	% 70	% 76	% 78	% 92
الكويت	% 66	% 62	% 62	% 61
البحرين	% 22	% 38	% 41	% 28
عُمان	% 8	% 25	% 24	% 29
المتوسط	% 53	% 49	% 50	% 53

المصدر:

1- ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مستقبلية، الأمم المتحدة ، الاسكوا، بيروت، 2006، ص 64.

2- اتحاد الغرف الخليجية، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي: تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية وسياسات مواجهة سلبياتها، البحرين، 2008، ص 4.

www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

3- Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Compendium of Social Statistics and lndicators, lnternational Migration in the ESCWA Region United Nations, New York, 2009, p 6.

* لعام 2006

2- واقع القوى العاملة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد احتلت العمالة المهاجرة مكانه مهمة في هيكل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أنها شكلت اكبر تجمع للقوى العاملة المهاجرة في العالم[74]، ولا يمكن الاستغناء عنها في الأمد القصير والمتوسط، لما لها من روابط خلفية وأمامية في تكوين الناتج وتقديم الخدمات لدول الرفاه، وتميزت العمالة المهاجرة إلى دول المجلس بالعمالة غير العربية خاصة في الألفية الجديدة، ويرى اندريه كابيسفيزكي رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط والأقصى في بولندا، أن بعض دول مجلس التعاون الخليجي اتخذت لأسباب سياسية وأمنية قراراً بالحد من عدد العاملين العرب وإحلالهم بعمالة من دول أخرى خاصة من شبة القارة الهندية وجنوب شرق آسيا[75]، إذ بلغت نسبة العمالة المهاجرة الأسيوية حوالي 72 % من أجمالي العمالة في دول المجلس

[74] خالد السيد حسان، الهجرة الداخلية بين الدول بوصفها أداة لاحتواء البطالة العربية، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 23.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

[75] ميثاء سالم الشامسي، مصدر سابق، ص 11.

عام 2008، موزعة على النحو التالي: عُمان 90 % تليها الأمارات 87 % والبحرين 82 % ثم الكويت 62 % والسعودية 61 % وأخيراً قطر 47 %، فيما أسهمت جنسيات العمالة غير العربية وغير الأسيوية 7 %، في حين بلغت العمالة العربية المهاجرة 21 %[76]، بعد أن كانت 72 % بعد أزمة النفط عام 1973، مما حدا بهذه العمالة الى نشر عادات وثقافات ومراسم لم يعتد عليها مجتمع الخليج العربي، فضلاً عن تفشي حالة من اضمحلال الموروث الحضاري والثقافي والديني لدى بعض الشباب في مرحلة المراهقة، كما أن الجدوى الاقتصادية يجب أن لا تكون معياراً وحيداً لإنشاء المشاريع ولاستقبال القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تحقيق الأرباح التجارية فقط، لما لوجود بعض المشاريع من محاذير ثقافية ودينية، ولارتباط وجود العمالة الأسيوية من آثار قيميه وثقافية وخاصة عند الأطفال والناشئة[77].

ومن ملاحظة بيانات الجدول (2) يتبين أنه على الرغم من أن نسبة العمالة المهاجرة إلى أجمالي القوة العاملة في دول المجلس تميزت بالتذبذب الشديد خلال العامين 1975 و 2008، ألا أن أهم ما يلاحظ فيها هو تصدر قطر بأعلى نسبة بلغت 94 %، تلتها الامارات 92 % عام 2008، ثم الكويت 84 % مما انذرت هذه الظاهرة بناقوس خطر يدق في جسد سوق العمل لا يمكن معها الاستمرار في توفير فرص عمل للعمالة الوطنية، لذا من الضروري تُبني سياسة رشيدة في سوق العمل الخليجي لا تقتصر فقط على مسالة أحلال العمالة الوطنية محل العمالة المهاجرة، بل تمتد إلى جملة من المكونات الأخرى مثل هيكل أسواق العمل من حيث الأجور والمهن والتقانه، وأساليب التوظيف لدى كل من القطاعين الحكومي والخاص، ومن ثم تأثير ذلك كله على حجم الطلب على العمالة المهاجرة[78]، في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي تلقي بظلالها على اقتصادات دول المجلس.

3- علاقة المهاجرين الدوليين بقوى العمل المهاجرة في دول مجلس التعاون

لقد ارتبطت الهجرة الدولية بصورة مباشرة مع ظاهرة العمالة المهاجرة بطريقة (إذا وفقط أذا ⟺) أي ان هناك تغذية عكسية بين عدد المهاجرين وعدد العمالة المهاجرة، أي بمعنى ان كلاً منهما يؤثر على الآخر، ويمكن تحديد العلاقة بين المهاجرين وقوة العمل المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال الشكل (1) وللأعوام الأربعة المتوافر عنها البيانات، ألا انه

---

[76] سمير طلعت، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، صندوق تنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، 13-2011/2/15، ص 28.
http://alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Conf/Reyad_13_15_02_11/work_paper/dr_samer_talat.pdf

[77] الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سابق، ص 8.

[78] امجد صباح عبد العالي، هيثم عبدالله سلمان، الآثار الاقتصادية للعمالة الأجنبية الوافدة على دول مجلس لتعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (16)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2005، ص 30.

الجدول (2) الأهمية النسبية للعمالة المهاجرة من أجمالي القوى العاملة لدول مجلس التعاون الخليجي				
الدولة	1975	2001	2005	2008
الأمارات	% 85	% 91	% 82	% *92
السعودية	% 34	% 50	% 65	% 53
قطر	% 83	% 86	% 57	% 94
الكويت	% 71	% 80	% 82	% 84
البحرين	% 50	% 59	% 59	% 72
عُمان	% 54	% 79	% 66	% 75
المتوسط	% 45	% 74	% 68	% 78

المصدر:

1- ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مستقبلية، الأمم المتحدة ، الاسكوا، بيروت، 2006، ص. ص 62-63.

2- اتحاد الغرف الخليجية، العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، 2008، ص 6

3- Mohammed E-Dito, Labor Migration in the Gcc Countries Reflection on Chronic Dilemma, Viewpoint; Migration and the Gulf, the Middle East Insititute, Washigton DC, February, 2010, p 83.

* لعام 2007

يمكن تحديد بعض الملامح الرئيسة لتلك العلاقة من الشكل أدناه، إذ يبين أن نسبة المهاجرين الدوليين إلى إجمالي عدد السكان في دول المجلس البالغة 53 % قد جاوزت نسبة العمالة المهاجرة إلى أجمالي قوة العمل البالغة 45 % عام 1975، وهذا أنما يدل على وجود أعداد كبيرة من المهاجرين قد استوطنوا دول المجلس بهدف الهجرة الدائمة (الاقامة) والإفادة من الامتيازات والخدمات الحكومية التي توفرها الدولة لرعاياها، نتيجة أن الأسر المهاجرة يعمل بها رب الأسرة فقط وهو المُعيل الوحيد بهم، في حين يبقى أفراد الأسرة الآخرون بدون عمل والإفادة من الخدمات الحكومية، في حين انخفضت الهجرة الدائمة خلال نهاية السبعينات وفترة الثمانينات إلى أن اضمحلت، إذ تجاوزت نسبة العمالة المهاجرة إلى أجمالي قوة العمل نسبة المهاجرين الدوليين إلى أجمالي عدد السكان خلال المدة (1990–2008)، ولعل هذا الارتفاع في النسبة ناتج من اشتغال معظم أفراد الأسرة المهاجرة الآخرين خلال فترة السبعينات في الأعمال التي تتطلب مهارات بسيطة مثل رعاية الأطفال والخدم، وذلك نتيجة التعود على العيش في الغربة، والحفاظ على نوع المستوى المعيشي الذي تقدمه الخدمات الحكومية شبه المجانية، أو ناتج من تسفير معظم الأسر المهاجرة غير العاملة نتيجة أتباع نظام الكفيل الذي يمنح العامل المهاجر لوحدة تأشيرة الإقامة دون أفراد أسرته الآخرين.

الشكل (١)

علاقة نسبة العمالة المهاجرة من اجمالي القوى العاملة مع نسبة المهاجرين الدوليين من اجمالي تعداد السكان لدول مجلس التعاون الخليجي (%)

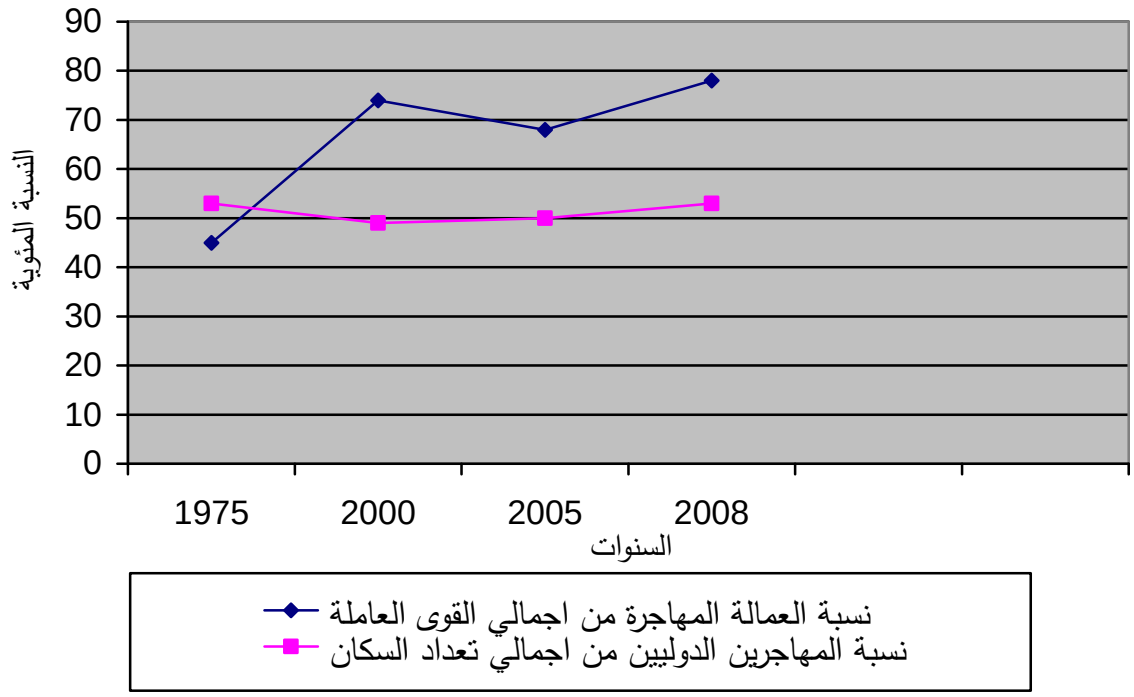

المصدر:

– بالاعتماد على بيانات الجدولين 1 و 2 .

ثالثاً / أسباب انتشار العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

لقد تعددت الأسباب وراء انتشار ظاهرة الهجرة ودوافعها ومن بين ما أشار أليها هو العالم لي Lee عام 1966 الذي وضع أطاراً مهماً يضم مجموعة من الافتراضات حول حجم وتيارات وخصائص المهاجرين، وقد بدأ بتصنيف العناصر التي تؤثر على الهجرة كما يلي[79]:

1- عوامل تتعلق بمكان أصل المهاجرين.

2- عوامل تتعلق بمكان وصول المهاجرين.

3- العوائق ما بين مكان الأصل ومكان الوصول التي يجب أن يجتازها المهاجر واسماها العوائق البينية.

4- العوامل الشخصية.

ومن ملاحظة الشكل أدناه ينتقل السكان لأسباب عدة، ويتضح أن الدائرتين تمثلان مكان الأصل ومكان الوصول وتحتويان على أشارات سالبة وموجبة وأصفارٍ، فالإشارات الموجبة تمثل العوامل التي يفضلها الفرد الذي يتطلع للهجرة ويتعامل معها بايجابية، بينما الإشارات السالبة تشير إلى العوامل التي تشكل سلبيات لدى هؤلاء الأفراد، بينما تشير الاصفار إلى العناصر التي لا يعيرها الأفراد أي اهتمام، ومن ثم يجمع الفرد الايجابيات والسلبيات في كل من مكان الأصل ومكان الوصول ومن ثم يقرر اما الهجرة أو البقاء.

لذا يمكن حصر أهم العوامل الاقتصادية الايجابية من وجهة نظر المهاجرين التي تؤثر في استقطابهم للهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وهي كما يلي:

1- ارتفاع الإيرادات العامة لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الثورة النفطية عام 1973، نتيجة العوائد النفطية الكبيرة التي تم من خلالها تمويل معظم مشاريع الخطط التنموية التي نفذتها خلال العقود الماضية والى حد الآن.

شكل (2)نموذج لي للهجرة

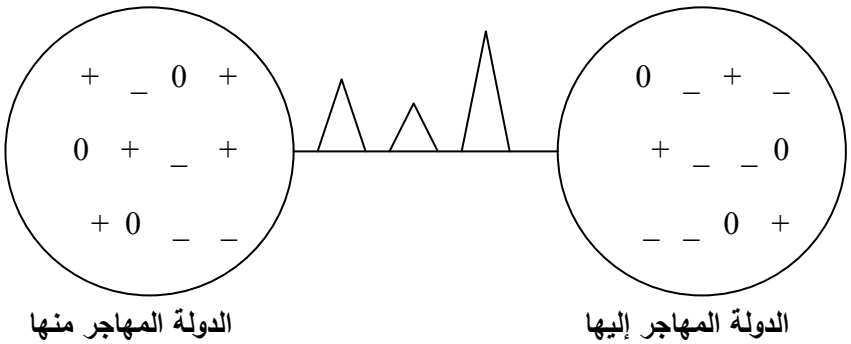

المصدر:

- فوزي عيد سهاونة، موسى عبودة سمحة، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 171.

[79] فوزي عيد سهاونة، موسى عبودة سمحة، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 169.

2- ارتفاع متوسط دخل الفرد لدى دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات مرتفعة جداً يضاهي في بعضها بعض الدول المتقدمة، بل تجاوزتها كما في الأمارات العربية المتحدة التي حققت أعلى متوسط دخل للفرد في العالم بالأسعار الثابتة عندما بلغ متوسط دخل فردها حوالي 32499 دولار عام 2008. فمن خلال ملاحظة الجدول (3) يتبين أن متوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي قد حقق أعلى المعدلات مقارنة بالدول العربية الأخرى، إذ ارتفع من 8873 دولار عام 1975 إلى 13506 دولار عام 2000 ثم إلى 19791 دولار عام 2008، مما يدل على التحسن الكبير في المستوى ألمعاشي لمعظم دول المجلس من خلال توافر القدرة الشرائية الكبيرة لعموم المجتمع، وبزوغ ظاهر الاستهلاك المظهري، وتشغيل الخدم والمربيات لرعاية الأطفال، بل الأكثر من ذلك يعتقد إن متوسطات القيم الفعلية لمتوسط الدخول هي أعلى بكثير من تلك المتوسطات، نتيجة إن هناك ملايين المهاجرين في دول المجلس مما يظلل القيم الحقيقية لمتوسط دخل الفرد في دول المجلس الناتج بالأساس من حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي إلى أجمالي عدد السكان سواء كانوا وطنيين أم مهاجرين.

الجدول (3)
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات مختلفة (بالدولار)

الدولة	1975	2000	2005	2008
الأمارات	23805	18877	27247	32499
السعودية	1245	7942	9624	10016
قطر	.....	23582	29454	26573
الكويت	4414	13287	20630	22274
البحرين	6029	10486	14810	17069
عُمان	.....	6863	8628	10314
المتوسط	*8873	13506	18399	19791

المصدر:

1- الاسكوا، دراسات الدخل القومي، العدد (5)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1983، ص 123.

2- الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (23)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 124.

3- الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العدد (29)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 116.

* عدا قطر وعُمان

3- تقييم سعر صرف العملة المحلية لدول مجلس التعاون الخليجي بأعلى من قيمتها الحقيقية، مما عزز الجدوى الاقتصادية للهجرة والعمل لديها رغم تدني الأجور الاسمية فيها، ويمكن توضيح ذلك من خلال ملاحظة الجدول (4) الذي يبين أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي تتبع سياسة سعر صرف ثابت مقوم بالدولار الأمريكي أو اليورو عدا الكويت التي يرتبط دينارها بسلة من العملات (غير المعلنة)، فضلاً عن تحرير المدفوعات لجميع دول المجلس على المعاملات والتحويلات الجارية، مما يسمح للعمالة الوافدة بحرية التحويل الخارجي للنقد الأجنبي والإفادة من أسعار صرف العملة المحلية لدول المجلس المقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

الجدول (4)

نظم الصرف في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2009

البيان	الأمارات	السعودية	قطر	الكويت	البحرين	عمان
أ- الترتيبات الفعلية لأسعار الصرف 1- تثبيت سعر الصرف						
- بالدولار الأمريكي أو اليورو	*	*	*	–	*	*
- سله خاصة من العملات (غير معلنة)	–	–	–	*	–	–
2- هيكل سعر الصرف						
- موحد بالنسبة للواردات والصادرات	*	*	*	*	*	*
- موحد بالنسبة للعمليات غير المنظورة	*	*	*	*	*	*
ب- سوق صرف النقد الأجنبي	*	*	*	*	*	*
ج- نظام عرض أسعار صرف آجلة	*	*	*	*	*	–
د- قبول أحكام اتفاقية صندوق النقد الدولي - المادة الثامنة - تحرير المدفوعات على المعاملات والتحويلات الجارية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
هـ- سعر صرف وحدات العملة المحلية مقابل الدولار للمدة (1998-2009)	3.6725	3.7500	3.6400	(0.3048- (0.2878	0.376	0.38

المصدر:

1 – الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 1999، ص 308.

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2010، ص. ص 406- 407.

4- ارتفاع القيمة الحقيقية للنقود في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل الاستقرار النسبي للأسعار خاصة خلال العامين 2000 و2005 وذلك يعود إلى تحقيق معدلات تضخم قياسية لم تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي، فمن ملاحظة بيانات الجدول (5) يتبين أن معدلات التضخم قد تراوحت بين حوالي 0.3 % عام 2000 و 4 % عام 2005، بعد أن كانت 3.3 % عام 1995، مما أسهم كثيراً في رفع القيمة الحقيقية للنقود في دول المجلس لم تشهدها معظم دول العالم، فهي معدلات تضخم تسمى بمعدلات التضخم المعيارية (4 %)، مما انعكس ذلك في تعزيز حالة ارتفاع المستوى ألمعاشي للأسر المهاجرة والمقيمة بالرغم من جمود الأجور، مما ولّد لديهم الحافز في زيادة التحويلات المالية لذويهم، فضلاً عن تعزيز حالة التفاؤل للذين سيهاجرون في المستقبل، في حين ارتفع معدل التضخم إلى 12 % عام 2008 اثر نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2007 التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم اجتاحت الدول المتقدمة والدول النامية، وتحولت بعد ذلك إلى كساد اقتصادي عالمي، تراجع فيها معدل النمو العالمي من 5.2 % عام 2007 إلى 3.4 % عام 2008 ليصل إلى 0.5 % عام 2009[80]، الأمر الذي يعني تراجع الطلب على النفط الخام، ومعه الأسعار، وإيرادات دول مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تراجع قيمة الدولار الأمريكي إمام العملات الأخرى، مما انعكس كل ذلك سلباً على اقتصادات دول المجلس التي ارتفع فيها معدل التضخم إلى 12 %، تصدرت دولة قطر المرتبة الأولى فيه 15 %، وعُمان 12.6 %، ثم الإمارات 11.5 %، في حين جاءت البحرين المرتبة الأخيرة 3.5 %، وذلك نتيجة زيادة عرض النقود بعد أن قامت بعض الحكومات بتعويض المصارف الخاسرة ودعم بعضها من خلال شراء الأسهم المتعثرة بهدف تجنب بعض الآثار السلبية للازمة المالية العالمية.

5- انخفاض نسبة العمل إلى رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي، فالمهاجرون في هجرتهم قللوا نسبة العمل إلى رأس المال ومارسوا ضغوطاً لزيادة الأجور في الدول المرسلة لهم من جهة، وزادوا نسبة العمل إلى رأس المال في دول مجلس التعاون الخليجي، وولدوا ضغوطاً لخفض الأجور في القطاع الخاص في الدول المستلمة لهم[81]، فضلاً عن إن دول المجلس تتسم بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الخارج مما يسهم كثيراً في خفض رأس المال المحلي، ومن ثم خفض الأجور إلى أدنى مستوياتها مما يعزز حالة ازدهار لدى كبار المستثمرين في التوسع في الإنتاج كون الأجور تمثل نسبة كبيرة في تكوين الناتج، فضلاً عن توفير فرص العمل للمهاجرين الجدد.

---

[80] يمن الحماقي، تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية، الدورة الرابعة، الاسكوا، بيروت، 21-23/ تشرين الأول 2009، ص 4.

[81] آندرية غوندر فرانك، العولمة العالمية الحقيقية واللامساواة بين الأمس واليوم: مقالة نقدية، ترجمة: فالح عبد القادر فلحي، سلسلة كتب بيت الحكمة، اللامساواة العالمية، بيت الحكمة، بغداد، 2004، ص 339.

الجدول (5) معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي لسنوات مختلفة				
الدولة	1995	2000	2005	2008
الأمارات	% 4.3	% 1.4	% 6.2	% 11.5
السعودية	% 5	% 1.1-	% 0.7	% 9.3
قطر	% 3	% 1.7	% 8.8	% 15
الكويت	% 2.7	% 1.6	% 4.1	% 10.5
البحرين	% 3.1	% 0.7-	% 2.6	% 3.5
عُمان	% 1.3-	% 1.2-	% 1.9	% 12.6
المتوسط %	% 3.3	% 0.28	% 4	% 12

المصدر:

1- صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الدولي، أكتوبر 2007.

2- IMF. World Economic outlook, April 2009, p. p 199-201.

رابعاً / الآثار الاقتصادية للهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي

كما هو معروف أن كل ظاهرة حركية حية لابد أن تصاحبها آثار سواءً كانت تلك الآثار مباشرة أم غير مباشر، وبما أن الهجرة ظاهرة تفاعلية فلابد أن تصاحبها آثاراً سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، لذا يمكن التركيز على الآثار الاقتصادية للهجرة، إذ ترى السيدة مورين اتشيينغ إن آثار الهجرة على التنمية ليست بالضرورة سيئة أو جيدة بحد ذاتها، بل أنها تسلك الاتجاه الذي تحدده الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة[82]، لذا يمكن تقسيم الآثار الاقتصادية للهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى اثرين هما:

1- الآثار السلبية للهجرة

من أهم الآثار السلبية للهجرة هي:

أ- التحويلات المالية للعمالة المهاجرة

تُعاني دول مجلس التعاون الخليجي من كبر حجم التحويلات المالية السنوية إلى الخارج من قبل العمالة المهاجرة أليها منذ سبعينات القرن الماضي ولحد الآن، فلم تنجح الإجراءات والتدابير التي اتخذتها معظم دول المجلس للحيلولة دون تفاقم الظاهرة التي تمثل حالة من تسرب العملات الأجنبية إلى الخارج، فضلاً عن أنها تشكل ضغطاً مستمراً على ميزان المدفوعات

[82] الاسكوا، تقرير ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الاسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية، بيروت، 19-22 تموز 2010، ص 10.
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-10-WG-1-7-Report-a.pdf

وخاصة الحساب الجاري، إذ أن التحويلات المالية للعاملين ترتبط بعلاقة طردية وبصورة مباشرة بظاهرة العجز في العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتزايد العمالة المهاجرة، فضلاً عن ارتباطها بالتعليم وهياكل الأجور في كلٍ من الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة[83]، ومن ثم فان حجم التحويلات لا يرتبط فقط بحجم القوى العاملة المهاجرة، بل الأهم من ذلك يرتبط بمستوى ونوع المهاجرين ومستوى الأجور في الدول المستقبلة وهي دول مجلس التعاون الخليجي[84]، إذ يرى الأفراد الذين يسعون إلى الهجرة أن التعليم يُعد استثماراً لتحقيق الهجرة في المستقبل في جميع أنحاء العالم[85]، ومن خلال ملاحظة الجدول (6) يتضح أن التحويلات المسجلة ضمن حركة إحصاءات موازين المدفوعات الرسمية للمهاجرين من دول المجلس أخذت بالتزايد خلال المدة (1996–2008) احتلت السعودية المرتبة الأولى بحجم التحويلات المالية من بين باقي دول المجلس وبحوالي 13.5 مليار دولار حتى عام 2004 وهي تأتي بالمرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، في حين احتلت الإمارات المرتبة الثانية، فيما تباينت باقي دول المجلس بحجم تحويلاتها المالية تبعاً لحجم العمالة المهاجرة ومستوى تعليمها، في حين بلغت تحويلات السعودية 16 مليار دولار عام 2008، وبذلك احتلت المرتبة الرابعة عالمياً من حيث تدفقات التحويلات منها بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وسويسرا[86]، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية التي خفضت الطلب على القوى العاملة المهاجرة بدول المجلس بمعدل 30 %، إذ فقد نحو 10 % من القوى العاملة المهاجرة وظائفهم، وكانت أعلى نسبة هي في الأمارات بنسبة 16 % تلتها البحرين 12 % والكويت 10 % وقطر 9 % ثم السعودية 7 % وآخرها في عُمان 6 %، فضلاً عن انخفاض متوسط الأجور السنوية بنسبة 6.2 % في عام 2009 مقارنةً بنسبة 11.4 % عام 2008[87].

---

[83] احمد الكواز، مصدر سابق، ص 5.

[84] محمد الأمين الفارس، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، الأمم المتحدة ، الاسكوا، بيروت، 2006، ص 9.

[85] شهيد الحق، روبرتو بيتاي، الشباب العرب وحراك العمالة، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 45.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

[86] هبه نصار، حراك الأيدي العاملة داخل المنطقة العربية: نظرة شاملة، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 26.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

[87] آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، منظمة العمل العربية، الدورة (38)، القاهرة، 15–22 أيار 2011، ص 19.

الجدول (6) التحويلات المالية للعمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات متوفرة (مليون دولار)				
الدولة	1996	2000	2004	2008
الأمارات	3.569	3.676	4.648	.....
السعودية	15.493	15.390	13.555	16.000
قطر	1.142	1.354	2.176	.....
الكويت	1.229	1.376	2.402	*3.000
البحرين	0.559	1.013	1.120	*1.800
عُمان	1.371	1.451	1.825	*2.800

المصدر:

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، ص 56.

2- هبه نصار، حراك الأيدي العاملة داخل المنطقة العربية: نظرة شاملة، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 23.

www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

* لعام 2006

ب- تشويه سوق العمل وارتفاع معدل البطالة

ولما كانت معظم دول مجلس التعاون الخليجي مستوعبة لتشغيل الأعداد المتزايدة من القوى العاملة منذ سبعينات القرن الماضي وحتى نهاية التسعينات منه، فقد أولت الاهتمام بزيادة التوظيف في القطاع العام وأتباع سياسة حرية الأجور[88]، مما ترتب على ذلك زيادة في الأجور الحقيقية في القطاع العام، ومن ثم انخفاض معدلات البطالة، والواقع أن هذا التدخل الحكومي والإفراط في عملية التنظيم لسوق العمل عموماً، فضلاً عن ضعف الالتزام بتطبيق القوانين قد عزز كل ذلك من ثنائية سوق العمل[89] وانقسامه إلى سوق القطاع العام وسوق القطاع الخاص. في حين اتسمت فترة الألفية الجديدة بارتفاع معدل البطالة في العمالة الوطنية في دول المجلس، فمن ملاحظة الجدول (7) يتبين أن معدل البطالة قد ارتفع من 3.4 % عام 2001 إلى 4 % عام 2004 لتصل إلى 6.4 % عام 2009، نتيجة عدم قدرة حكومات دول المجلس من توفير كل الوظائف المطلوبة في ظل ترهل القطاع الحكومي وإتباع برامج الخصخصة وانتشار ظاهرة البطالة المقنعة، فضلاً عن استكمال معظم مشاريع البنى التحتية الحيوية والارتكازية التي أنشأتها منذ أوائل السبعينات، وبالرغم

[88] ميرفت بدوي، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية، وقائع الندوة " دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة "، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، الكويت 4-5 / آذار 1997، ص 169.

[89] المصدر نفسه، ص 172.

من ارتفاع معدل البطالة في دول المجلس إلى 6.4 % عام 2009، إلا أنها تظل من أدنى معدلات البطالة على مستوى باقي أقاليم العالم وذلك مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 5.7 %[90]، ونظرياً فالعلاقة بين البطالة والهجرة غير واضحة وتختلف من دولة إلى أخرى، فهناك مثلاً علاقة طردية بين زيادة معدلات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي والزيادة التالية في تيارات هجرة العمالة الداخلة لها، نتيجة اكتمال معظم مشاريع البنى التحتية وأصبح التركيز على الصيانة بدلاً من بناء مشاريع جديدة، وفي هذه الحالة أصبح العمال الأسيويين مصدراً جذاباً للعمل فيها نظراً للمزايا التي يتسمون بها من حيث اقل تكلفة في التوظيف وسهولة تسريحهم وينظر إليهم على أنهم أكثر كفاءة[91]، فضلاً عن أنهم من العمالة غير الماهرة ويمتهنون مهناً يعزف عنها بعض العمالة العربية ومعظم العمالة الخليجية. ويتميز نمط البطالة السائدة في دول المجلس بالبطالة الإجبارية حيث ينتظر الكثير من الشباب العاطلين الحصول على وظيفة حكومية ذات اجر مرتفع، فضلاً عن البطالة الهيكلية التي تحدث بسبب انخفاض إنتاجية العامل المواطن ونوعية تأهله العلمي والفني مقارنةً بالعامل المهاجر[92].

الجدول (7)

أعداد ونسب البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات مختلفة

الدولة	2001		2004		2009	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الأمارات	45000	2.3	82000	3	126000	13.8
السعودية	.....	5.9	471727	7	463000	10.5
قطر	7528	2.3	8887	2.3	4000	2.3
الكويت	9464	1.8	17840	0.7	4000	1.4
البحرين	16965	2.5	9224	3.1	6000	4.0
عُمان	35000	5	62868	7.1	71000	6.7
متوسط	.....	3.4	.....	4	.....	6.4

المصدر:

1- (2001 و2004) ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مستقبلية، الأمم المتحدة ، الاسكوا، بيروت، 2006، ص 64.

2- (2009) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010 ، ص 315.

[90] آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، مصدر سابق، ص 9.

[91] خالد السيد حسان، مصدر سابق، ص 63.

[92] الأسكوا، تقرير اجتماع الخبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية، مصدر سابق، ص 9.

ج- الضغط على الموازنة العامة

يُعد ارتفاع نسبة التحويلات المالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم مصادر الضغط على الموازنة العامة في الدولة، فضلاً عما يزيده من الاعباء المالية على الخدمات العامة التي تتحملها الميزانية الحكومية مثل الأمن والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وزيادة الضغط على السلع والخدمات المنتجة محلياً واستخدام المرافق العامة والإفادة من الدعم المقدم[93]، ومن ثم التأثير على حجم الاستثمار من خلال الفوائض الإنتاجية المتمثلة بالتحويلات الرأسمالية، فضلاً عن تأثيرها على ميزان المدفوعات من خلال اختلال حسابات رأس المال من جهة، واختلال الميزان التجاري من خلال ارتفاع نسبة الاستيرادات الكلية في التجارة الخارجية نتيجة ارتفاع الميل الحدي للاستيراد الناتج بالأساس من ارتباط استهلاك المهاجرين بأنماط استهلاكية معينة لا يمكن تغييرها بسهولة من جهة اخرى[94].

فمن ملاحظة بيانات الجدول (8) يتبين أنه بالرغم من أن دول المجلس تعاني من ضغوطات كبيرة على الموازنة العامة، إلا أن نسبة التحويلات المالية للعمالة المهاجرة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من 8.7 % عام 1996 إلى 6.3 % عام 2008- نتيجة أتباع بعض دول مجلس التعاون الخليجي تدابير تحد من العمالة المهاجرة من خلال سياسات سوق العمل النشطة[95]، أو نتيجة ارتفاع قيمة المنسوب إلية وهو الناتج المحلي الإجمالي- مما يدل على أن نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت خلال المدة (2008-1996) من خلال ما أثبتته بعض الدراسات في 13 دولة من دول الكاريبي عام 2005، اذ أن زيادة 1 % من التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ينتج عنه زيادة 0.6 % في الاستثمارات نسبة إلى ذلك الناتج[96]، في الدول المستلمة للتحويلات المالية، فكيف الحال بالنسبة للدول المرسلة لها وهي دول مجلس التعاون الخليجي الذي ينتظر أن يتم التأثير عليها من خلال حجم الاستثمارات الواجب توظيفها في حالة عدم وجود تلك التحويلات.

---

[93] سمير طلعت، مصدر سابق، ص 28.

[94] الصوفي الشيباني إبراهيم، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، العدد (48)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص 54.

[95] الأسكوا، تقرير اجتماع الخبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية، مصدر سابق، ص 5

[96] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ابو ظبي، 2008، ص 192.

الجدول (8) نسب التحويلات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي (%)				
الدولة	1996	2000	2004	2008
الأمارات	7.4	5.2	4.4	…
السعودية	9.8	8.2	5.4	3.4
قطر	12.6	7.6	6.8	…
الكويت	3.9	3.6	4.0	*2.9
البحرين	9.2	12.7	10.0	*11.3
عُمان	9.0	7.3	7.4	*7.6
المتوسط	8.7	7.4	6.3	6.3

المصدر:

1- الاعتماد على بيانات الجدول (6)

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إعداد متنوعة.

* لعام 2006

د- الخلل في التخطيط

تتسم الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي دائماً بالفردية والطابع الموضوعي البعيد عن التخطيط حالها في ذلك حال بقية الدول العربية[97]، إلا أن أهم ما يميزها في دول المجلس أنها مستلمة لها وليست مرسلة لها، ومن هنا ينبغي عليها أن تضع سياسات تخطيطية تؤطر السياق الإجمالي للهجرة من خلال أطار تعاقدي يكون ركيزة لسياسات التنمية الوطنية عند إدماجها مع خطط التنمية الوطنية، وذلك يمكن أن تكون العمالة المهاجرة جزءاً من الحلول اللازمة لتحقيق ضرورات التنمية[98]، إذا خطط لها حسب منهاج مدروس في ظل قاعدة معلومات متكاملة يتم من خلالها مشاهدة صورة الهجرة وإسقاطاتها ليس على الواقع الاقتصادي فقط، بل على الواقع الاجتماعي والسياسي، وبالرغم من كون حركة الهجرة العربية غير مخطط لها، ألا أنها كانت الشكل الوحيد للتكامل العربي[99] غير المقصود من خلال المنافع المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية، مما خفف من وطأة تفشي ظاهرة هجرة الكفاءات والخبرات إلى بعض الدول الغربية.

---

[97] احمد أمين بيضون، مصدر سابق، ص 260.

[98] العالم العربي وحراك العمالة: الملخص التنفيذي، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 5.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

[99] هبة نصار، مصدر سابق، ص 15.

هـ- الآثار الاقتصادية السلبية الأخرى

تتمثل بمجموعة الآثار التي تولدها الهجرة خاصة هجرة الكفاءات ومن بينها، تكريس حالة التخلف في الدولة المرسلة اليها خصوصاً وان دول مجلس التعاون الخليجي تعاني كثيراً من نقص الكوادر العلمية المتقدمة، ومن ثم تكريس حالة التبعية ليس فقط نحو الدول المتقدمة، وإنما حتى إلى بعض الدول الآسيوية التي اتسع نفوذها مما شكلت تهديداً واضحاً لسياسات التنمية، مما خلق روح الاتكالية الكاملة على العمالة المهاجرة لسهولة استقدامهم، ومن ثم البطء في دعم الجهود المبذولة لتطوير قوة العمل الوطنية، فضلاً عن زيادة ضغوط المنظمات الدولية للمطالبة بحقوق هذه الفئة من العمالة[100]، وتدهور النتاج العلمي والمعرفي لدول المجلس لعدم سد النقص لتلك الكفاءات ولديمومتها، وضياع فرص التقدم لما تتمتع به تلك الكفاءات من إنتاجية عالية وأصحاب ابتكارات وإبداع خلاق[101]، وخصوصاً الطلبة الذين أكملوا دراساتهم في الدول المتقدمة ولم يرجعوا.

2- الآثار الايجابية للهجرة

لا ريب أن للهجرة آثاراً ايجابية حالها في ذلك حال أية ظاهرة اقتصادية حية، ويمكن أيجاز تلك الايجابيات بالاتي:

أ- إن هجرة الكفاءات العلمية إلى دول مجلس التعاون الخليجي سيتبعها كثير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل الأكثر من ذلك قد تهاجر كثير من الشركات بسبب هجرة الأيدي العاملة المتخصصة في ظل أجور معتدلة نسبياً مقارنةً بالأجور في دولهم الأصلية[102]، ومن ثم فان زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مرحلة لاحقة يؤدي إلى خفض نسبة العمل إلى رأس المال في دول المجلس مسبباً خفض الأجور خصوصاً لهجرة العمالة غير الماهرة، وهذه من نتائج العولمة بان التخصص الأمثل للموارد وحرية حركتها سوف يجعل رأس المال يتجه أكثر حيث العمالة الماهرة وليس العكس[103].

ب- سد النقص الكبير في حجم العمالة الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث أصبحت إحدى المرتكزات الأساسية للنهج الحكومي في تنفيذ خططها الاقتصادية ولو بشكل غير مقصود.

ج- تنشيط عملية النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الفعال، إذ إن حجم الهجرة إلى دول المجلس تُمثل طلباً فعالاً كبيراً مقارنةً بمعادلة دالة الطلب الاعتيادي (المحلي)، مما يسهم كثيراً

---

[100] سمير طلعت، مصدر سابق، ص 28.

[101] الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001، ص 65.

[102] الهجرة في المغرب، مصدر سابق، ص 19.

[103] ميثاء سالم الشامسي، مصدر سابق، ص 9.

في تنشيط حالة الإنتاج ومن ثم الاستهلاك، فيما يرى كندل بريكر Kindle Berger أن الهجرة تساعد على تنشيط عملية النمو من خلال إزاحتها للمعوقات التي تواجه السوق[104]، إذ حققت دول المجلس معدل نمو متوسط بلغ 21.5 % عام 2000 و 27 % عام 2005 ثم 12.3 % عام 2007 ثم 8.3 % عام 2008[105].

د- ان التحويلات المالية الكبيرة الناتجة عن هجرة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي تساهم في التخفيف من ارتفاع سعر الصرف الاسمي (غير الحقيقي المقيم به معظم عملات المجلس حالياً) في الأمارات والكويت والسعودية وليس كما يذكر احمد الكواز كبير الاقتصاديين في المعهد العربي للتخطيط في التخفيف من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي[106]، فضلاً عن إسهامها في تخفيض معدلات التضخم[107] إلى 0.3 % و 4 % وهو ما لوحظ خلال الأعوام 2000 و 2005 على التوالي، حيث تم نقل التضخم من الدول المرسلة للتحويلات المالية إلى الدول المستقبلة لها، في حين ارتفع معدل التضخم إلى 12 % في دول المجلس بالرغم من التحويلات الكبيرة خلال عام 2008، وذلك نتيجة تأثر دول المجلس بالأزمة المالية العالمية.

---

[104] باقر سلمان النجار، مصدر سابق، ص 24.

[105] الاسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، أعداد متفرقة.

[106] احمد الكواز، مصدر سابق، ص 5.

[107] زياد عربية، تحويلات العاملين السوريين في الخليج العربي وأثرها على عملية التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (5)، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، صيف 1998، ص 30.

خامساً / تقييم سياسات الهجرة في دول المجلس الخليجي ومعالجاتها

1- سياسات الهجرة

لم تتبنّ دول مجلس التعاون الخليجي لأية سياسات موحدة إمام موجة الهجرة إلى أراضيها، إنما اتخذت مجموعة من الإجراءات وبعض التدابير كلاً على انفراد للحيلولة دون تفاقم العمالة المهاجرة إليها، ألا أنها اتبعت بطريقة أو بأخرى نفس السياسات الشاملة الخاصة بسوق العمل الذي يمثل المحور الرئيس للهجرة في دول المجلس الذي يواجه ظروفاً ومعوقات متشابهه من ناحية سوق العمل (توطين العمالة وتطوير الموارد البشرية)، إذ اعتمدت على الأدوات السياسية التي تهدف إلى توطين العمالة اعتماداً كبيراً على الإجراءات الإدارية والحتمية المقيدة التي يمكن إيجازها بالاتي[108]:

أ- ضرورة الحصول على تصاريح العمل لتوظيف المهاجرين، فضلاً عن الإجراءات المعقدة المتعلقة بمنحة البطالة.

ب- اصدار تصاريح الإقامة لأسر المهاجرين من ذوي الأجور المرتفعة، فضلاً عن تصاريح الكفالة، ومراقبة الاتجار ببيع الكفالة[109]، عدا البحرين التي طبقت قانوناً جديداً الغي بموجبة نظام الكفيل في شهر آب 2008، مما يتيح للعامل المهاجر حرية تغيير مكان عمله من دون موافقة كفيله السابق[110].

ج- حالات الحظر المفروضة على تعيين المهاجرين في بعض القطاعات المختارة، وتوطين العمالة في القطاع العام.

د- تضييق نطاق التشريعات المتعلقة بالهجرة وفرض أو زيادة الرسوم والضرائب المتعلقة بتوظيف العمالة المهاجرة.

هـ- لجوء بعض دول المجلس إلى نظام الحصص في التوظيف وقصر بعض الوظائف على العمالة الوطنية فقط، فضلاً عن تشجيع القطاع الخاص لتوظيف العمالة الوطنية والحد من العمالة المهاجرة، عن طريق توفير قروض حكومية طويلة الأجل وغيرها من أدوات التشجيع الأخرى[111].

---

[108] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، حراك العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي في أطار الأزمة المالية العالمية وإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010، ص 107.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

[109] الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سابق، ص 11.

[110] اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، البحرين، 2010، ص 18.
www.fgccc.org/uploads/images/5425488221293257967.pdf

[111] سمير طلعت، مصدر سابق، ص 28.

و- وضعت بعض دول المجلس ومن بينها السعودية في عام 2003 ستراتيجية لخفض عدد المهاجرين إلى حوالي 20 % بحلول عام 2013 من خلال تقرير ما يسمى " بسعودة " القوة العاملة، فضلاً عما شرعه البرلمان البحريني من مجموعة من الجزاءات على من يشغل لديه أو يؤوي عاملاً أجنبياً بدون تصريح رسمي[112].

2- تقييم سياسات الهجرة والمعالجات

بالرغم من الايجابيات التي يمنحها نظام الكفيل المطبق في دول مجلس التعاون الخليجي عدا البحرين على العمالة المهاجرة، إلا انه سيظل نظرياً من المعوقات الكبرى التي تمنع الدول المرسلة والمستقبلة من تحقيق كافة إمكانيات العمالة المهاجرة لمصلحة المهاجرين أنفسهم والمجتمعات المرسلة والمستضيفة في آن واحد[113]، لان الهجرة في مفهوم النظرية الاقتصادية تعني الآلية التي تنقل بواسطتها الموارد البشرية إلى أعلى درجات استخدامها[114]، فلابد من وضع معايير جديدة للعمالة المهاجرة لا تقيد حركة العامل المهاجر ولا تستعبده، ولا تعطيه حرية الحركة والانتقال من عمل لآخر، وذلك من خلال وضع شروط في ابرام عقد العمل العامل المهاجر يتسنى له حُسن اختيار العقد المبرم معه، لكي نتحاشى نظام الكفيل برمته من جهة، ونضمن حقوق صاحب العمل من جهة أخرى، فضلاً عن ان معظم الإجراءات التي اتخذتها دول المجلس بشكل عام هو التشدد على استقطاب العمالة المهاجرة بالاعتماد فقط على سن القوانين والتشريعات القانونية والإدارية التي تحد منها، دون النظر إلى الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم كثيراً في معالجة أزمة الهجرة، إذ كلما تشددت حكومات المجلس في استقطاب العمالة المهاجرة كلما ازدادت الأجور الاسمية، مما يُولد حالة لدى العمالة في الدولة المرسلة لها في السعي نحو الدخول إليها من خلال الهجرة غير الشرعية مسببةً التوسع في سوق العمل غير النظامي، مع امكانية نمو ظاهرة الاتجار بالبشر، والعكس صحيح فكلما سهلت حكومات المجلس دخول العمالة المهاجرة إليها كلما انخفضت الأجور وبالتالي الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومشاكلها.

[112] الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، مصدر سابق، ص. ص 10-11.

[113] العالم العربي وحراك العمالة: الملخص التنفيذي، مصدر سابق، ص 8.

[114] فوزي عيد سهاونة، و موسى عبودة سمحة، مصدر سابق، ص 172.

سادساً / الاستنتاجات والتوصيات

1- الاستنتاجات

لقد أكدت معظم الدراسات والأبحاث التي أوردتها الجهات والمنظمات المحلية والدولية بشان الهجرة الدولية على جانب العرض وأهملت جانب الطلب، فمعظم السياسات والإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي بشان العمالة المهاجرة خلال العقود الأربعة الماضية للحد منها، هي إجراءات تؤثر في محورين، أولهما التأثير على عرض العمالة الوطنية من خلال تحسين مخرجات التعليم لسوق العمل ورفع إنتاجية العامل الوطني وغيرها، وثانيهما التأثير على عرض العمالة المهاجرة من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحد من تفشي ظاهرة الهجرة بشكل عام مثل اقرار نظام الكفيل وغيرها.

ومن هنا يمكن أن نلخص الاستنتاج الرئيس الذي تم التوصل إلية في متن البحث هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي من أن علاج ظاهرة الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي لم تصاحبها مجموعة من التغيرات الجذرية للتدابير الاقتصادية التي تجفف منابع مسببات الهجرة التي دعت إليها، وإنما أكدت فقط على التشريعات الإدارية والقانونية وأهملت الأدوات والسياسات الاقتصادية الكثيرة التي تجفف منابع مسبباتها، ومن أهم الاستنتاجات الفرعية هي:

1- تميزت دول مجلس التعاون الخليجي بالهجرة المؤقتة التي تسمح للعامل المهاجر البقاء لمدة محددة والعودة إلى دولته عند الانتهاء.

2- لقد اتبعت دول مجلس التعاون الخليجي نموذج هجرة هجين مشابه إلى حد كبير النماذج التي اتبعتها الدول الأوربية (النموذج التقليدي والنموذج الكولونياكي ونموذج العمال الضيوف) بعد العرب العالمية الثانية.

3- اضمحلال ظاهرة الهجرة الدائمة في فترة التسعينات نتيجة الإجراءات السياسية والإدارية الرادعة التي اتخذتها دول المجلس للحد من ظاهرة الهجرة ، دون أن تتأثر ظاهرة الهجرة المؤقتة (العمالة) التي من المؤمل التأثير عليها بسبب تطبيق تلك الإجراءات.

التوصيات

ويمكن استخلاص أهم التوصيات التي تم التوصل أليها وهي كالأتي:

1- ضرورة اتباع سياسة اقتصادية تؤدي إلى عملية التنويع الاقتصادي بغية خفض نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدم الاعتماد الكلي على العوائد النفطية في الميزانية العامة للحد من ظاهرة الهجرة التي من أهم مسبباتها الاقتصادية التوسع الكبير وغير المبرر أحياناً بإقامة المشاريع الكبرى التي تستخدم أعداداً هائلة من العمالة، وحصر أقامة المشاريع بالنمط الطبيعي الذي يحتاجه المجتمع من خلال إيراداته الاعتيادية وادخاراته الطبيعية.

2- ضرورة خفض متوسط دخل الفرد في دول المجلس من خلال تعديل نظام الأجور، وخاصة في الوظائف الحكومية التي تبالغ كثيراً في تقييم الأعمال، أو أعادة توزيع الدخل من خلال رفع أجور العمالة الوطنية فقط في القطاع الخاص حتى ينجذب العمل إليه.

3- أعادة تقييم سعر صرف العملات المحلية لدول المجلس بما يعادل قيمها الحقيقية للتخلص من دوافع المهاجرين من الإفادة من ذلك التقييم غير الحقيقي.

4- إلغاء الدعم الحكومي المقدم لأسعار السلع والخدمات بما يعادل قيمها الحقيقية، بهدف الحد إلى أقصى درجة من السعي للهجرة إلى دول المجلس والإفادة من الخدمات شبه المجانية.

5- رفع معامل نسبة العمل إلى رأس المال من خلال خفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الخارج ، بهدف زيادة رأس المال المحلي الذي يؤدي بدورة إلى رفع الأجور، ومن ثم التأثير على التوسع في الاستثمار غير المبرر أحياناً.

المصادر والمراجع

اولاً / الكتب

1. احمد أمين بيضوني، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الثانية، بيسان للنشر والتوزيع والأعلام، بيروت، 1998.

2. احمد الربايعة، دراسات في نظرية الهجرة ومشكلاتها الاجتماعية والثقافية، عمان، 1984.

3. آندرية غوندر فرانك، العولمة العالمية الحقيقية واللامساواة بين الأمس واليوم: مقالة نقدية، سلسلة كتب بيت الحكمة، اللامساواة العالمية، مجموعة باحثين، ترجمة: فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، 2004.

4. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

5. علي الخطيب، مقالات في الاقتصاد والسياسة: هجرة الأدمغة ومخاطرها على بلادنا، الطبعة الاولى، دار الهادي، بيروت، 2006.

6. فوزي عيد سهاونة، موسى عبودة سمحة، جغرافية السكان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

7. الهجرة في المغرب، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ابو ظبي، 2001.

8. هرناندو دي سوتو، سر رأس المال، ترجمة: كمال السيد، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002.

ثانياً / الدوريات

1. احمد عبد الكريم سلامة، تناسق انظمة التجنس وضبط الهجرة السكانية الوافدة الى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التعاون، العدد (29)، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1993.

2. امجد صباح عبد العالي، هيثم عبدالله سلمان، الآثار الاقتصادية للعمالة الأجنبية الوافدة على دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (16)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2005.

3. زياد عربية، تحويلات العاملين السوريين في الخليج العربي وأثرها على عملية التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد (5)، الجمعية الاقتصادية الكويتية، الكويت، صيف 1998.

4. الصوفي الشيباني إبراهيم، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد (48)، أبو ظبي، 2001.

5. كلثم علي غانم الغانم، خصائص الهجرة الدولية في دول مجلس التعاون، مجلة التعاون، العدد (21)، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1991.

6. محمد سمير مصطفى، الهجرة غير الشرعية: الموت من اجل الحياة، مجلة بحوث اقتصادية

عربية، العددان (48-49) ، القاهرة، خريف 2009- شتاء 2010.

ثالثاً / منشورات المنظمات الاقليمية والدولية

1. آثار الأزمة الاقتصادية على العمالة الوطنية والعربية، مؤتمر العمل العربي، منظمة العمل العربية، الدورة (38)، القاهرة، 15-22 أيار 2011.
2. احمد الكواز، تقرير اجتماع الخبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية، الأمم المتحدة، الاسكوا، بيروت، 28-29 أيلول 2010.
3. الاسكوا، الاتجاهات السائدة في أثناء النزاعات وتداعياتها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
4. الأسكوا، المجموعة الإحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، أعداد متفرقة.
5. الأسكوا، تقرير اجتماع الخبراء حول دور تحويلات العاملين في تمويل التنمية، بيروت، 28-29 أيلول 2010.
6. الاسكوا، تقرير السكان والتنمية، الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، العدد (3)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007.
7. الاسكوا، سياسات الهجرة والسكان في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.
8. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، ابو ظبي، 2008.
9. بيريفان يوسفي، هجرة الكفاءات العربية لأمريكا، تقرير واشنطن، بدون سنة.
10. صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد الدولي، أكتوبر 2007.
11. محمد الأمين الفارس، تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار، الأمم المتحدة ، الاسكوا، بيروت، 2006.
12. ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مستقبلية، الأمم المتحدة، الاسكوا، بيروت، 2006.
13. ميرفت بدوي، دور الدولة في قطاع السلع العامة والخدمات الاجتماعية، وقائع الندوة " دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة "، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وآخرون، الكويت 4-5 / آذار 1997.
14. يمن الحماقي، تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على وضع المرأة في المنطقة العربية، الدورة الربعة، الاسكوا، بيروت، تشرين الأول 2009.

رابعاً / مواقع شبكة الانترنت

1. اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، التقرير الاقتصادي الفصلي، البحرين، 2010. www.fgccc.org/uploads/images/5425488221293257967.pdf

2. الأسكوا، تقرير ورشة عمل حول الهجرة الدولية والتنمية في منطقة الاسكوا: إدماج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية، بيروت، 19-22/ تموز 2010.
www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/SDD-10-WG-1-7-Report-a.pdf

3. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، حراك العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون الخليجي العربي في أطار الأزمة المالية العالمية وإنشاء الاتحاد النقدي الخليجي، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

4. خالد السيد حسان، الهجرة الداخلية بين الدول بوصفها أداة لاحتواء البطالة العربية، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

5. سمير طلعت، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، صندوق تنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، 13-2011/2/15.
http://alolabor.org/final/images/stories/ALO/Tanmeya/Conf/Reyad_13_15_02_11/work_paper/dr_samer_talat.pdf

6. شهيد الحق، روبرتو بيتاي، الشباب العرب وحراك العمالة، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

7. العالم العربي وحراك العمالة: الملخص التنفيذي، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

8. نادر فرجاني، هجرة الكفاءات العربية من الوطن العربي من منظور إستراتيجية لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحث العلمي، القاهرة، 2000.
www.mafhomm.com

9. هبه نصار، حراك الأيدي العاملة داخل المنطقة العربية: نظرة شاملة، تنقل العمالة بين البلدان في العالم العربي، المنظمة الدولية للهجرة، وآخرون، جنيف، 2010.
www.fgccc.org/uploads/images/19628735091266128592.pdf

خامساً / المصادر الاجنبية

1. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA),Compendium of Social Statistics and lndicators, lnternational Migration in the ESCWA Region United Nations, New York, 2009, p 6.
2. IMF. World Economic outlook, April 2009
3.Philippe Fargues and Nasra M. Shah. Socio-economic Impacts of GCC Migration, Gulf Research Centre Cambridge.
http://grm.grc.net/workshop/27_Workshop%204%20-Migration%20-%20Fargues%20and%20Shah.pdf